الفصل الأول

النُخْب الاجتماعية على صعيد التراث النظري

- تمهيـد.
- أولاً : مفهوم النُخْبة ... بين إشكاليات التكوين ومحاولات التجديد.
- ثانياً : الاتجاهات الكلاسيكية فى دراسة النُخْب.

١- باريتو والأساس السيكولوجي لتكوين النُخْبة.

٢- موسكا وميشيلز... القدرات التنظيمية وتكوين النُخْبة.

٣- جيمس بيرنهام والأساس الاقتصادى للنُخْبة.

٤- رايت ميلز والأساس النظامي للنُخْبة.

- ثالثاً : روبرت دال ... ونظرية التعددية.
- رابعاً : الاتجاه البنائي الوظيفي.
- خامساً : النُخْب الاجتماعية ... نحو تجديد الفكر النُخْبوي.
- التعقيب

تمهيـد :

يُحاول الباحث من خلال هذا الفصل تقديم مقاربة لمفهوم النُخْبة ومناقشة تعريفاته المختلفة، وعرض الاتجاهات النظرية المرتبطة به، خاصةً وأن هُناك العديد من الطرق والأساليب التي تمت بها معالجة مفهوم النُخْبة، ولقد تمخض عن ذلك صور عديدة من الجدل والنزاع حوله.

وسوف يبدأ الفصل بتحليل ونقد الإشكاليات المرتبطة بظهور مفهوم النُخْبة ومحاولات تجديده عبر مراحل تطوره التاريخي، ثم تقديم مناقشة نقدية لمختلف الاتجاهات الكلاسيكية التي شكلت جوهر نظرية النُخْبة، وأساس تطور هذا المفهوم فيما بعد، مروراً بعد ذلك بأهم الاتجاهات التي تشكلت من خلال هذه الرؤى الكلاسيكية، حتى يصل بنا الفصل إلى مفهوم النُخْب الاجتماعية وما يطرحه من أفكار نظرية هامة وجديدة، من خلال ربطه بأشكال رأس المال المختلفة (رأس المال الاجتماعي، رأس المال الثقافي، رأس المال السياسي، رأس المال الديني ...إلخ) والطرح المعاصر له.

وسوف يعتمد الباحث في سياق معالجته لأطروحة النُخْب الاجتماعية، على بعض المفاهيم والأفكار التي طرحها عالم الاجتماع الفرنسي "بيير بورديو"، بهدف التوصل إلى صياغة نظرية موضوعية، يمكن اختبارها إمبيريقياً.

ومنهجية العرض خلال هذا الفصل سوف تنحصر في أسلوب العرض الرأسي الذي يراعى التسلسل التاريخي، وأسلوب العرض الأفقي الذي سوف يهتم بإبراز نقاط الاتفاق والاختلاف سواء بين العلماء أنفسهم أو بين الاتجاهات النظرية المختلفة، ولعل هذا الأسلوب سوف يسمح للباحث بعرض أوجه الاختلاف والتباين التي شهدها استخدام العلماء لمفهوم النُخْبة من ناحية، واختلافهم حول التنظير له من ناحية أخرى.

أولاً : مفهوم النُخبة : بين إشكاليات التكوين ومحاولات التجديد :

ارتبط مفهوم النُخْبة Elite منذ ظهوره وحتى الآن بالعديد من الإشكاليات النظرية والمنهجية، فلقد امتزج مُنذ ظهوره – أي مفهوم النُخْبة – بمضامين أيديولوجية، وبمعنى آخر فإن مفهوم النُخْبة قد ولد لصيقاً بفكر سوسيولوجي ذي ظلال أيديولوجية واضحة، تنعكس بجلاء في معاداة مفهوم "الطبقة الحاكمة" بالصياغة الماركسية، ومن ناحية ثانية فإن المفهوم كان قريباً إلى سيكولوجيا البشر منه إلى الأبعاد الموضوعية المرتبطة بتركيب البناء الاجتماعي[1]. ولهذا وصف"أنتونى جيدنز" A.Giddens مفهوم النُخْبة بأنه مفهوم خضع

للأوهام والأفكار المتناقضة، وأكد على أن هذا المفهوم يرتبط بإشكاليتين[٢]:

١- هي المحددات التي يتم الارتكاز عليها في تحديد من هم النُخْبة؟، ومن هم دون النُخْبة؟، حيث لا يُوجد خطٌ فاصل وواضح بين هؤلاء الذين في القمة، وهؤلاء الذين يمتلكون سُلطةً واضحةً ولكن لا ينضمون إلى جماعات النُخْبة.

٢- هي مسألة العلاقة بين السُلطة الرسمية، والقوة الفاعلة غير الرسمية.

ويعكس الفكر السوسيولوجي العالمي في الوقت الراهن إشكالية هامة فيما يرتبط بمفهوم النُخْبة، وهي أن الفكر السوسيولوجي ومنذ وقت طويل لم ينتج جديداً فيما يتصل بمفهوم النُخْبة، ولم يتم تطوير هذا المفهوم أو إعادة إنتاجه بما يتماشى ومجمل التحولات المختلفة التي شهدها العالم في العقود القليلة الماضية في مختلف المجالات.

وعلى الرغم من هذه الإشكاليات، فإن المُتابع للفكر الاجتماعي يلحظ ذيوع وانتشار استخدام مفهوم النُخْبة، إلى حد وصف أي جماعة مُتميزة وقوية على أنها جماعة النُخْبة، كالسياسيين، وعلماء الدين، والأذكياء، والمجرمون، والناجحون وغيرهم[٣].

وإذا كانت هذه هي أهم الإشكاليات التي لاحظها الباحث في سياق مراجعته للفكر النُخْبوى، ومنها ما هو مرتبط ببداية نشأة المفهوم وتكوينه، ومنها ما هو مرتبط بتطوره، فإنه أيضاً من المهم التدليل على هذه الإشكاليات، وهذا ما سيحاول الباحث معالجته من خلال عرضه لعدد من المحاولات التعريفية لمفهوم النُخْبة.

يُشير "أحمد زايد" إلى أن عدداً من هذه الإشكاليات السابقة قد إنعكس في الصياغة المبكرة لمفهوم النُخْبة، فقد أصبح المفهوم يُشير إلى المجموعة القليلة من البشر التي تمتلك نصيباً وافراً من القوة والتحكم (أو حتى الثروة) بفضل ما تملكه من خصائص شخصية. ويُؤكد على أن هناك شبه اتفاق على هذا التعريف لدى المنظرين الأوائل (باريتو، وموسكا، وميشلز). كما أنهم يتفقون على أن النُخْبة تقف في مقابل "الجماهير" التي تُكون عُموم الشعب، ولكنهم يختلفون – قليلاً – حول طبيعة هذه الخصائص الشخصية والسيكولوجية التي تُحدد النُخْبة[٤].

ولقد انعكست هذه الرؤية التي طرحها الرواد الأوائل على العديد من المحاولات التي جاءت لاحقاً، فهناك من يذهب إلى أن النُخْبة هم جماعة من الأفراد الذين يتمتعون بوضع ومركز السيادة والسطوة على الآخرين[٥].

ويتفق "صابر عبد ربه" مع المفهوم السابق بإشارته إلى أن النُخْبة في معناها العام تشير

إلى مجموعة من الناس تتميز بخصائص مُعينة تُمكنها من تبوء مراكز مرموقة في المجتمع[٦]. ولا يختلف عما سبق تعريف "رش" Rush الذي يذهب فيه إلى أن النُخْبة مفهوم يُشير إلى جماعة متميزة وفقاً لقدراتها وامتيازاتها في مجال ما[٧].

بالإضافة إلى ما سبق، جاء طرح "ميللز" Mills والذي لم يبتعد كثيراً عن طرح الرواد الأوائل على الرغم من استخدامه لمصطلح "صفوة القوة" ولقد عَرّف هذا المصطلح بنفس الطريقة التي ظهرت لدى الأوائل، فلقد أشار إلى أن صفوة القوة Power Elite تشمل أولئك الذين يشغلون المراكز القيادية[٨].

ويُعلق أحد الباحثين على إسهام "بوتومور" في صياغة مفهوم النُخْبة بقوله أن : صياغة "بوتومور" لمفهوم النُخْبة تجعل من الممكن استخدامه استخداماً واسعاً، أو ضيقاً، فمن ناحية يمكن اعتبار النُخْبة جماعة ذات مكانة عالية، أو طبقة ذات إمكانية وقدرة على حيازة النفوذ والتأثير، ومن ناحية أخرى يُمكن اعتبار النُخْبة هم شاغلوا المناصب الرئيسة داخل التنظيم[٩].

ولا تختلف المحاولات المعاصرة عن جوهر الرؤى الكلاسيكية للمفهوم، فعلى سبيل المثال ذهب "أنتونى جيدنز" إلى أن النُخْبة هم هؤلاء الذين يقودون النشاط الاجتماعي داخل أي فئة اجتماعية، ومن أمثلتهم: الفنانون، والقادة، والسياسيون، والاقتصاديون، ومع ذلك يُوجد فرقٌ واضح ما بين الفنانين الرواد، والسياسيين الرواد، وهو أن الرواد في الحالة الأولى يرتبطون بنوع ما بالمركز الاجتماعي، أو الشهرة، أو الدخل، أما في الحالة الثانية فهم الأشخاص الذين يكونون على رأس تنظيم اجتماعي معين له بنية سلطة داخلية، وقد يكون هؤلاء الأفراد بجانب ذلك أغنياء، أو أصحاب مركز اجتماعي مرموق وشهرة[١٠].

ويُعرف "بوتنام" Putman النُخْبة بأنها مجموعة من الأفراد لهم قوة أكبر من الآخرين، والقوة هنا تعنى التأثير بالفعل بشكل مباشر أو غير مباشر على السياسة ونشاط الدولة[١١]. ويتفق "دانيل ستيفن" S. Steven مع تعريف "بوتنام" ويصف النُخْبة بأنها جماعة من الأفراد تشغل المناصب المهمة، ويمتلكون الأدوار المؤثرة في الحكومة[١٢].

ومن خلال مراجعة الباحث للمحاولات التي بذلت من أجل صياغة مفهوم النُخْبة يتضح أنها قد جاءت في جوهرها لتعبر عن النُخْبة السياسية، وهذا ما لاحظه "سكوت" Scott وعبر عنه بقوله أن معظم المحاولات التي عرفت مفهوم النُخْبة ذهبت إلى أنها مجموعة الأفراد الذين يحتلون قمة الترتيبات الهرمية ذات السيادة، مثال مراكز السيطرة داخل الوزارات والهيئات، أو قمة الأحزاب، أو قمة المؤسسات السياسية، وأشار أيضاً إلى أن هناك محاولات

قليلة حاولت تعريف مفهوم النُخْبة انطلاقاً من مبدأ تعددية النُخْبة[١٣].

ولعل فكرة تعددية النُخْبة التي أشار إليها "سكوت"، تعد إضافة مهمة على مفهوم النُخْبة، فلقد أصبح المفهوم أكثر اتساعاً بحيث لم يُعد يقتصر على النُخْب السياسية فحسب، وإنما أصبح يضم أيضاً فئاتٌ كثيرة، ولقد جاء ذلك على أيدي السلوكيين وعلى رأسهم "روبرت دال" R. Dahl حيث أنهم رفضوا مفهوم النُخْبة نظرياً ومنهجياً، لأنه يفترض أن القوة تُوزع في المجتمع توزيعاً صفرياً، حيث تمتلك جماعة واحدة كل القوة في مقابل حرمان بقية الجماعات منها، لقد أفسحت الصياغات النظرية المُحدثة مكاناً لمفهوم النُخْب المتعددة وذلك من منطلق الفهم، فينطلقون من فهم تعدُدي للحياة الاجتماعية والذي يفترض أن القوة موزعة على كل الجماعات دون أن تحتكرها جماعة بعينها[١٤].

وفي سياق فكرة التعدُدية طرح عدداً من العلماء مفهوم "النُخْب الاجتماعية"[*]. Social Elites ليعبروا من خلاله على فكرة تعدُدية النُخْب في أي سياق اجتماعي، "فباريتو" Pareto (١٨٤٨-١٩٢٣م) كان لديه تعدُدية النُخْب، وذلك عندما أوضح أن النُخْبة ينبغي أن تشير إلى طبقة من الناس يُظهرون درجة عالية من المقدرة والسعة في أي فرع من فروع النشاط الإنساني، كما تناول "مانهايم" Mannheim (١٨٩٣-١٩٤٧م) فكرة تعدُدية النُخْب فهناك نُخْب سياسية، ونُخْب تنظيمية، ونُخْب فكرية وفنية، ودينية، كما قدم كلٌ من " لاسويل " و" كابلان " مفهوم النُخْب المتوسطة، أو نصف النُخْب لينطبق على الجماعات المتنوعة الموجودة في المجتمع، والتي تكون مُؤلفة من المتخصصين أصحاب المهارات المتميزة، أمثال المحامون ورجال الجيش.

ولقد أكد "أحمد زايد" على أن طرح مفهوم النُخْب الاجتماعية على بُساط البحث يضيف لتراث دراسة النُخْب إضافتين مهمتين. الأولى: تتعلق بالخروج من دائرة التركيز الذي سيطر على تُراث دراسة النُخْب، وهو دائرة صناعة القرار والتأثير السياسي في المجال المركزي لممارسة السياسة. والخروج من هذه الدائرة يطرح إمكانية لدرس لا طبيعة النفوذ السياسي فحسب، بل طبيعة النفوذ الاجتماعي بشكل عام. أما الإضافة الثانية: فإنها تتعلق بتجاوز التحليلات النظرية التي ظهرت في نطاق دراسة النُخْب حتى الآن، والتي تدور حول أُطروحة تركز القوة (المنظورات المتأثرة بالماركسية) أو أُطروحة انتشار القوة (المنظورات الوظيفية والسلوكية).

إن طرح مفهوم النُخْب الاجتماعية يربط درس النُخْب بمفهوم المجال. فليست القضية

هنا تركز القوة أو انتشارها وإنما في طبيعة التأثير السياسي والاجتماعي داخل مجال معين من المجالات الاجتماعية، وطبيعة التشابك الذي يُمكن أن يحدث بين المجالات عبر التأثير والنفوذ الذي تُمارسه النُخَب الاجتماعية؛ وطبيعة الاحتلال والإزاحة في هذه المجالات، سواءٌ في داخل المجال الواحد أو بين المجالات المختلفة، أما بالنسبة للمجالات التي تتبارى فيها النُخَب الاجتماعية فإنها تقع بالضرورة خارج مجال القوة المركزية، وإنها تُحيط به في دوائر تقترب منه أحياناً وتبتعد عنه أحياناً أخرى[١٥].

ومن ناحية أخرى هناك عدداً من العلماء أشاروا إلى أن طرح مفهوم النُخَب الاجتماعية يُلفت النظر إلى مشكلة مهمة ترتبط بالترتيب الهيراركى لهذه النُخَب في بنية المجتمع، وهذه المشكلة في ذاتها لم تحوز على الاهتمام المناسب[١٦]. وهذه المشكلة سوف يعالجها الباحث بمزيدٍ من التفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

وتتبنى الدراسة الراهنة رؤية إجرائية لمفهوم النُخْبة مؤداها، أن: **النُخْبة هي جماعة الأفراد الذين يحوزون أكبر رصيد من رأس المال النوعي المرتبط بمجال معين من مجالات الفضاء الاجتماعي، ولديهم من الاستراتيجيات ما يُمكنهم من مراكمة هذا الرصيد من رأس المال وتدويره وتعبئته نحو تحقيق أهدافهم ومصالحهم، والارتقاء بوضعهم داخل مجال ما، أو خارج حدود هذا المجال نحو حدود مجال السلطة العام.**

ومن خلال هذا الرؤية، يُمكن تحقيق عدد من المزايا التحليلية، والتي يمكن عرضها على النحو التالي :

أ- إمكانية الاستفادة من أُطُر نظرية مختلفة، خاصة الاتجاهات النظرية التي تؤكد على علاقة التفاوت في حيازة رأس المال بأشكاله المختلفة، والتفاوت الاجتماعي، وتجسد ذلك على مستوى الممارسات الاجتماعية للأفراد.

ب- ربط مفهوم النُخْبة بمفهوم رأس المال النوعي المرتبط بمجالٍ ما، يُساعد على فهم النُخْبة لا بوصفها جماعة مركزية، وإنما بوصفها جماعات اجتماعية تتنوع وتتوزع على المجالات المختلفة داخل الفضاء الاجتماعي، وهذا بدوره يساعد على تحليل النُخْبة ودراستها من خلال تجاوز التحليلات النظرية التي تدور حول تركز القوة.

ت- لا تأتى النُخْبوية مصادفة، ولكنها تحتاج إلى العديد من الاستراتيجيات التي تُحدد كيفية مراكمة رأس المال وتدويره، والوصول إلى الموارد الكامنة فيه، والاستفادة منها في تحقيق الارتقاء الطبقي للفرد.

ثانياً : الاتجاهات الكلاسيكية في دراسة النُخْبة :

من الحقائق التي أكد عليها معظم علماء النُخْبة، أن نظرية النُخْبة في صورتها الكلاسيكية قد ظهرت كاشتباك أو رد فعل لنظرية "كارل ماركس" عن الطبقة الحاكمة. وترسم نظرية "ماركس"، صورة للطبقة الحاكمة تتجسد من خلال علاقات السيطرة والخضوع السائدة في التنظيم الرأسمالي لعملية الإنتاج. والحكومة السياسية بالنسبة إلى "ماركس"، هي تعبير عن الطبقات المسيطرة اقتصادياً، وفي الوقت نفسه أداة لها[١٧].

والطبقة الحاكمة عند ماركس لا تتحكم في الموارد الاقتصادية، ومصادر القوة السياسية في المجتمع فحسب، بل يمتد هذا التحكم ليطول المصادر الأيديولوجية، والثقافية والقانونية، وهذا في مُجمله يُمكنها من تجديد المجتمع الرأسمالي بشكل مستمر.

ولقد إعتقد "ماركس" أن هذا التفسير يُمثل تفسيراً علمياً للمجتمع وبنائه السياسي، وذلك لأنه يُوضح الأُسس الموضوعية التي يقوم عليها التحكم السياسي والاجتماعي في المجتمع الرأسمالي، والمُحقق – على حد قول "أحمد زايد" – أن نظرية النُخْبة الكلاسيكية لا تُعد فقط محاولة للبحث عن أساس غير اقتصادي للتحكم السياسي، وإنما تُمثل أيضاً إدعاء بتقديم نظرية أكثر علمية عن طبيعة المجتمع وبنائه السياسي. فقد إعتقد علماء النُخْبة الكلاسيكيون أن بإمكانهم المساهمة في تكوين علم سياسي موضوعي ومحايد بعيداً عن أي تضمينات أخلاقية، بل أنهم ذهبوا إلى أكثر من هذا، وهو أن أعمالهم تنتهج نهجاً موضوعياً على غِرار العلوم الطبيعية، ومن هذا المنطق جاء هُجومهم على الماركسية، والذي تركز حول ثلاث نقاط أساسية هي :

١- القول بأن نظرية "ماركس" عن الطبقة الحاكمة ما هي إلا أيديولوجية مرحلية للطبقة العاملة وليست نظرية علمية.

٢- رفضهم لتنبؤ ماركس عن مستقبل المجتمع اللاطبقي.

٣- تحديهم لوجهة نظر الماركسية القائلة بأن الاقتصاد وليس السياسة هو القوة المحركة لمجرى التاريخ[١٨].

وبعد هذا النقد الشديد الذي وجهة علماء نظرية النُخْبة الكلاسيكية لرؤية "كارل ماركس"، حاولوا أن يقدموا رؤيتهم البديلة، وسوف يستعرض الباحث هذه الرؤى فيما يلي.

(١) باريتو والأساس السيكولوجي لتكوين النُخْبة :

في البداية ينبغي التأكيد على رفض "باريتو" Pareto للطرح الماركسي الذي يؤكد على أن

الجماعة السائدة في المجتمع تكون ناتجة عن حيازة القوة الاقتصادية، ويعلن بديلاً عن ذلك هو أن النُخْبة تتكون من خلال السمات والخصائص البشرية، ومن قدرات ومهارات فردية[١٩].

ويستوجب فهم هذا الطرح، تقديم عرضاً مُوجزاً لمُجمل أفكار "باريتو" لما لهذه الأفكار من دلالات على رؤية "باريتو" فيما يتصل بالنُخْبة، حيث أن "باريتو" يرى المجتمع نسقاً في حالة توازن(×). وهو يتكون من مُجمل الرواسب، والمشتقات، والمصالح والرغبات، التي تتجمع في نمطين للفعل؛ الفعل المنطقي، والفعل غير المنطقي. ولا يُمثل الفعل المنطقي عند "باريتو" سوى مقولة تصنيفية، فهو نمط مثالي غير موجود في الواقع. فالأفعال الواقعية ما هي إلا تنويعات من الأفعال غير المنطقية، وهذا هو السبب في أن هذا النمط من الفعل (النمط غير المنطقي) هو الذي حاز على اهتمام "باريتو". وتتبدى الأفعال غير المنطقية فيما أسماه "باريتو" الرواسب والمشتقات. والرواسب هي العناصر الثابتة للنظريات غير العلمية التي تُصاحب الفعل غير المنطقي، بينما تُعبر المشتقات عن العناصر المتغيرة لهذه النظريات[٢٠].

وقسم "باريتو" الرواسب إلى ستة أنواع؛ التكامل، واستمرار الجماعات، والألفة الاجتماعية، والنشاط، والتكامل الشخصي، والجنس، ولقد أكد "باريتو" على أنه من بين هذه الرواسب ثمة إثنين يفوقان غيرهما أهمية بكثير هما؛ " راسب التكامل" والذي يستثير الدهاء والمهارة والحصافة والقدرة على التجديد والإبداع، وراسب "استمرار الجماعات"، الذي يستثير الشجاعة والقوة، والميل نحو التصلب، والرغبة في الدخول في صراع مفتوح[٢١].

ويرتبط تكوين وبناء النُخْبة في المجتمع بهذين الراسبين، فالمجتمع عند "باريتو" ينقسم إلى شريحتين : الشريحة الدنيا Lower Stratum وهي ما يُطلق عليها اللانُخْبة Non-elite، والشريحة العليا Upper Stratum، وتضم النُخْبة، وهذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى شقين: نُخْبةٌ حاكمة، ونُخْبةٌ غير حاكمة.

وتميل النُخْبة الحاكمة إلى الحصول على القوة والمحافظة عليها، ووسيلتها إلى ذلك إما العُنف أو الخداع. فالجماعة التي يُؤثر في سلوكها راسب استمرار الجماعات ودوامها تميل إلى استخدام العنف، أما الجماعة التي يُؤثر في سلوكها راسب التكامل فإنها تميل إلى استخدام الخداع والحيلة، ويتشكل الصراع السياسي في المجتمع من خلال الصراع بين هاتين الجماعتين من النُخْبة (جماعة الأسود، وجماعة الثعالب). ولا تتربع أي من هاتين الجماعتين على عرش السلطة إلى الأبد، فكل ارستقراطية زائلة لا محالة. فالجماعة التي تحكم لابد وأن يأتي عليها يوم تفقد فيه قوة الراسب الذي أوصلها إلى السلطة والتأثير، في الوقت الذي تكون

فيه الجماعة غير الحاكمة ساعية إلى تقوية الراسب الذي يُمكنها من أخذ زمام الأمور من الجماعة الآيلة للسقوط، تلك التي تبدأ من جديد في السعي نحو الحصول على مواقع السلطة والتأثير مرة أخرى، وهكذا تبدأ دورة ودورات النُخْبة[٢٢].

وبناءً على هذا الطرح فإن "باريتو" يحاول التأكيد على أن هناك ثمة رواسب للتغير وفرض الانهيار على الوجود الاجتماعي القائم، في مواجهة رواسب أخرى تفرض الحفاظ عليه والتمسك به، وهذه الفكرة ترتبط بالأساس الذي إنطلق منه "باريتو" وهو فكرة التوازن. فالخداع والعُنف يُمثلان – وكما يذهب بارسونز- قوتين خفيتين تعملان على الحفاظ على حالة التوازن داخل النسق، وفي هذا السياق يحاول "على ليلة" أن يُلفت النظر إلى قضية مهمة، مؤداها أن "باريتو" وإن كان قد أوضح تبدل رواسب النُخْبة، ومن ثم دورة النُخْبة، إلا أنه لم يوضح بصورةٍ حاسمة كيف تدوم عواطف الجماهير من غير تبديل أو تغير، تلك الجماهير التي تحكمها رواسب أخرى تُؤكد على ما هو قائم[٢٣].

(٢) موسكا وميشيلز ... القدرات التنظيمية وتكوين النُخْبة :

لقد أكد كل من " موسكا " Mosca و" ميشيلز" Michels على أن وجود النُخْبة في المجتمع يُؤشر على أن هناك أقلية منظمة، استطاعت أن تستثمر قدراتها التنظيمية –وبرعت في ذلك- لتحقيق التفوق والسيطرة على الجماعات الأخرى الأقل تنظيماً[٢٤].

(أ) موسكا (١٨٥٨م – ١٩٤١م)

لا تخلو أية كتابات حول أُطروحة "موسكا" الخاصة بالنُخْبة من إشارته الواضحة إلى أن كل المجتمعات من الأقل تطوراً إلى الأكثر تقدماً، تتضمن طبقتين من الأفراد؛ الأولى طبقة حاكمة ومُسيطرة، والثانية طبقة خاضعة ومحكومة، والطبقة التي تحكم تكون قليلة العدد، بينما الطبقة الخاضعة هي الأكثر عدداً، وتكون مُوجهة ومُسَيطر عليها بواسطة الطبقة الأولى[٢٥].

وتستمد هذه الطبقة المُسيطرة وجودها من حيازتها لبعض الخصائص ذات القيمة العالية من وجهة نظر معظم الأفراد في المجتمع. وأشار "موسكا" هنا إلى الثروة، أو الاهتمام بالصالح العام، أو التحكم في السلطة العسكرية، أو المركز الديني. غير أنه أكد على القدرة التنظيمية التي تتمتع بها هذه الأقلية على أنها أهم الخصائص جميعاً. ويتضح من هذه الصياغة أنه على الرغم من أن "موسكا" قد أشار إلى الثروة والتحكم في السلطة العسكرية –وهي إشارة تقربه من الصياغة الماركسية- إلا أن إصراره على الأساس التنظيمي للطبقة الحاكمة، وعلى كونها أقلية منفصلة عن الجماهير إلى حدٍ ما، هو السبب الذي جعل صياغته أقرب

إلى مفهوم النُخْبة منها إلى مفهوم الطبقة الحاكمة. ومما يُعضد ذلك إشارته إلى الصراع بين الجماعات السياسية المختلفة، وربط هذا الصراع بالديمقراطية، ومصدر الصراع عنده هو صراع المصالح بما تستند عليه من أُسس؛ كالانتخابات العامة، والدعوة إلى الليبرالية، والأساس البيروقراطي، والأساس الارستقراطي، على أن هذا الصراع على المصالح يظهر في شكل ديمقراطي، وليس في شكل صراع تتحكم فيه الخصائص النفسية للنُخْبة على نحو ما ذهب "باريتو"[٢٦].

(ب) ميشيلز (١٨٧٦م - ١٩٣٦م)

تتلمذ "روبرت ميشيلز" على يد أستاذه "موسكا" وتابع موقفه في دراسة النُخْبة، كما أنه دعمه فيما ذهب إليه، مشيراً إلى أن النُخْبة وسيطرتها تتوقف إلى حد كبير على طابعها التنظيمي[٢٧].

ولقد أكد "ميشيلز" على أن التنظيم يؤدى إلى حكم الأقلية، فإذا كانت القوة تُمارس بالضرورة داخل تنظيمات، فإن هذه المُمارسة لا تؤدى إلى توزيع القوة، وإنما تؤدى –على العكس– إلى تركيزها في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، فعندما نتحدث عن التنظيم، لابد وأن نتحدث بالضرورة عن الأوليجاركية. ويعتبر "ميشيلز" أن ذلك يُعد بمثابة قانون عام يحكم السلوك التنظيمي أياً كان، وأطلق على هذا القانون "القانون العام للأوليجاركية"، ودلل على صحته من خلال دراسته تنظيمات الأحزاب الاشتراكية، وخاصةً الحزب الاشتراكي الألماني وأكد على أن التنظيم الحزبي ما هو إلا قوة أوليجاركية يتم تأسيسها على أساس ديمقراطي[٢٨].

ولقد فسر "أحمد زايد" رأي "ميشيلز" هنا من زاويتين؛ الأولى : أن تشاؤمه بصدد الديمقراطية وتأكيده على حتمية القانون الحديدي للأوليجاركية قد يُفهم على أنه تصوير لأسلوب التحكم الذي يقوم على القهر سواءً في ديمقراطيات أوروبا الغربية، أو في النظم الاشتراكية الشرقية.

الثانية : أن هذا التشاؤم، فضلاً عن نقده للأحزاب الاشتراكية قد يُفهم على أنه محاولة لتأكيد الفكرة التي مؤداها أن النظم الاشتراكية التي تنبأ بها "ماركس" لن تُؤدى مُطلقاً إلى إعطاء مزيد من المشاركة الديمقراطية للجماهير، أو إلى مزيد من العدالة الاجتماعية، وإنما سوف تنتهي حتماً إلى الحكم القائم على الطغيان[٢٩].

(٣) جيمس بيرنهام ... والأساس الاقتصادى للنُخْبة :

يتفق "جيمس بيرنهام" J. Burnham مع "ماركس" في أن القوة تكون دوماً في حيازة

هؤلاء الذين يتحكمون في وسائل الإنتاج، وبهذا يتخذ "بيرنهام" موقفاً من النُخْبة يختلف كل الاختلاف عن ذلك الذي اتخذه كل من "موسكا وميشيلز وباريتو". فإن كان هؤلاء العلماء قد سعوا إلى هدم النظرية الماركسية في "الطبقة الحاكمة"، وإن كان الماركسيون –بدورهم– قد رفضوا نظرية النُخْبة بوصفها تعبيراً عن أيديولوجية برجوازية، فإن "بيرنهام" حاول المزاوجة بين النظريتين[٣٠].

ويُشير "بيرنهام" إلى أن النظام الرأسمالي في تدهور مستمر، وأنه سيتحول –تدريجياً– إلى مجتمع تُسيطر عليه نُخْبة إدارية تتولى شئونه الاقتصادية والسياسية، ولقد لجأ "بيرنهام" إلى كتابات علماء النُخْبة فاستعان بها في صياغة فروضه الأساسية. والتي كان من أهمها أن السياسة ما هي إلا كفاح ونضال وصراع بين الجماعات من أجل الحصول على القوة، وأن الجماعة الصغيرة في كل المجتمعات هي تلك التي تتولى –حتماً– اتخاذ القرارات الأساسية، وفضلاً عن ذلك نجد "بيرنهام" يستعين بكتابات علماء النُخْبة الكلاسيكيين في تحليل وتفسير مجرى التغير الاجتماعي فمصدر هذا التغير يكمن في بناء النُخْبة ذاتها أو استبدالها بنُخْبة أخرى[٣١].

ويُؤكد "بيرنهام" على أن نجاح النُخْبة أو فشلها في استمرار قوتها إنما يعتمد على احتكارها لوسائل الإنتاج، وهكذا سوف تضمحل النُخْبة إذا هي سمحت لجماعة أخرى بأن تُسيطر على وسائل الإنتاج أو تستحدث أساليبٌ جديدة. وعلى هذا فإن تفسير "بيرنهام" للتغيرات التي تطرأ على الوضع الطبقي هو تفسيرٌ ماركسي، ولكن تأكيده بأن النتيجة سوف تكون بالضرورة مُتمثلة في وجود طبقة حاكمة هو تأكيد مُستمد من نظريات النُخْبة[٣٢].

(٤) رايت ميلز ... والأساس النظامي للنُخْبة :

أوضح "رايت ميلز" W. Mills أن النُخْبة في المجتمع الأمريكي تكون مُدمجة في بنيات المجتمع، وعلى هذا فإن القوة التي يحوزها أعضاء النُخْبة هي قوة نظامية أو مؤسساتية، أو بمعنى آخر أن مصادر القوة التي يحوزها أفراد جماعة النُخْبة تكون كامنة في البنية التنظيمية للمجتمع[٣٣].

ولقد انتقد "ميلز" مفهوم الطبقة الحاكمة من حيث أنه مصطلح اقتصادي لا يستوعب عمليتي التحكم السياسي والتحكم العسكري، وهما ضربان من التحكم يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بنمط التحكم الاقتصادى الذي يُشير إلى مفهوم الطبقة الحاكمة، وبتعبير آخر، أنه لا يجب رد مجالات التحكم والسيطرة المتعددة إلى التحكم الاقتصادى، وعلى هذا الأساس اقتنع "ميلز"

بأهمية طرح مفهوم جديد يكون أكثر كفاءة في وصف وتفسير بناء القوة في المجتمع الأمريكي، خلال الحقبة التاريخية التي عاش فيها، ولقد كان هذا المفهوم هو "صفوة القوة"[٣٤].

ولقد طرح "ميلز" عدد من القضايا المهمة والتي منها :

١- أن التغيرات التكنولوجية، فضلاً عن التغيرات في النظم الاجتماعية قد أفرزت تركزاً للقوة لم يسبق له مثيل، ووسعت بالتالي من الهوة التي تفصل بين النُخْبة والجماهير.

٢- أنه لا يُمكن الحكم على طابع نُخْبة بعينها وعلى سياساتها العملية من مجرد النظر إلى الأصول الاجتماعية لأعضائها، ولكن ينبغي أن يتم ذلك من خلال دراسة علاقتهما بتشكل نظرة أعضاء النُخْبة من خلال التدريب والخبرة، وبالإطار التاريخي والنظامي الذي يوجدان فيه[٣٥].

وجوهر مفهوم "صفوة القوة" هو تعدُد مصادر القوة في المجتمع، غير أن تعدُد هذه المصادر لا يؤدى إلى توزيع القوة في المجتمع، أو حتى إلى تكوين صفوات متعددة، وإنما يؤدى إلى وجود نُخْبة واحدة قوية، مُتعددة الأسس، ولكنها مترابطة البُنيان[٣٦].

وعلى الرغم من تعدد المصادر التي يستمد منها أعضاء النُخْبة ميكانزمات قوتهم وسيطرتهم، إلا أن هناك خلفيات اجتماعية متشابهة مثلت المادة اللاحمة لهؤلاء الأعضاء، تلك التي سهلت قنوات الاتصال بين جماعات النُخْبة، على الرغم من أن "ميلز" قد إعترف أن مصالح وإهتمام هذه الجماعات لم تتقارب دائماً[٣٧].

ثانياً : روبرت دال ... ونظرية التعددية :

نشر "روبرت دال" R.Dahl عام ١٩٥٨م مقالاً مهماً أظهر فيه أهم السمات والخصائص التعريفية المرتبطة بالنُخْبة الحاكمة، وحاول أن يُحدد طريقة يُمكن من خلالها فحص وجود النُخْبة الحاكمة[٣٨]. وذهب "دال" إلى أن الفرض الكامن خلف مفهوم النُخْبة يُؤكد على وجود جماعة من الأفراد يُمارسون تأثيراً على فاعلية الآخرين داخل النسق، ولاختبار هذا الفرض لابد أن :

(١) تحديد المجال الذي تُمارس فيه القوة. فالقول بأن (أ) يمتلك قوة أكثر من (ب) قول غامض، طالما أنه لا يُحدد المجال الذي تظهر فيه قوة (أ).

(٢) تحديد الفروق في درجة التأثير النسبي للفاعلين الذين يقومون بأفعال متماثلة تجاه الجماعة التي يؤثرون عليها. وطالما أن هناك إجماع بين الجماعة على هذا التأثير النسبي، فإن معنى ذلك لا توجد صفوة حاكمة.

ويذهب "دال" إلى أن نظريات النُخْبة فشلت في اختبار فرضها الأساسي، وظهر لديها خلطٌ واضح بين النُخْبة الحاكمة وبين الجماعة التي تمتلك قدرة عالية على الضبط أو الضغط، أو بين النُخْبة الحاكمة وبين الجماعة التي تمتلك تأثيراً أكبر من غيرها داخل النسق السياسي. وفي مقابل ذلك يقترح "دال" اختباراً لنظرية النُخْبة، يعتقد أنه أفضل من غيره لأنه يبرز درجة التأثير النسبي للجماعات المختلفة في نطاق الممارسة السياسية. ويقوم هذا الاختبار على دراسة درجة تأثير الجماعات السياسية على القرارات السياسية[٣٩].

ويُشير "أحمد زايد" إلى أن المحقق أن هذا الرأي لا يكشف عن رغبة في إثبات وجود النُخْبة، وإنما هو محاولة لوضع أساس لرفض فكرة النُخْبة بادئ ذي بدء، ولقد اتضح ذلك من دراسة "دال" عن بناء القوة في مدينة "نيوهافن" والتي أكد من خلالها أنه عن طريق فحص عدد كبير من القرارات السياسية التي اتخذت في هذا المجتمع المحلى، ظهر أن القوة لا تتركز في أيدي جماعة بعينها، وإنما تتعدد درجة التأثير النسبي للجماعات المختلفة باختلاف درجة تأثيرها في هذه القرارات، وفيما يلي عرضٌ لأهم النتائج التي توصل إليها "دال" بشأن بناء القوة[٤٠]:

(أ) تتوزع القوة على جماعات متعددة، ولا تتركز في أيدي جماعة واحدة بأي حال من الأحوال. وتتضمن التعدُدية هنا الفكرة التي مؤداها أنه لا تُوجد حقيقة مُطلقة واحدة، وإن كل فاعل يؤدي أكثر من دور في وقت واحد، وأن هناك دائماً علاقات متقاطعة متعددة بين العناصر بحيث لا تُمثل إحداها موقعاً متميزاً عن الأخرى، ويترتب على ذلك ألا تتحكم جماعة واحدة في القوة، وإنما تتوزع تلك الأخيرة في المجتمع برمته من القاعدة إلى القمة.

(ب) أن هذا التوزيع التعدُدي للقوة ناتج عن التغيرات البنائية التي طرأت على المجتمع الأمريكي، فقد تحول هذا المجتمع من حكم الأقلية إلى حكم الأكثرية، وأصبح توزيع القوة داخله أكثر عدالةً عن ذي قبل.

(جـ) تتبدى القوة في التأثير على القرارات. فكلما زادت قُدرة الفرد على التأثير في القرارات السياسية كلما زادت قوته. وتتضمن هذه الصياغة القول بأن لكل فاعل مصادر قوة، وأنه يستطيع أن يكون قوياً بحق لو نجح في استخدام ما يمتلكه من مصادر في التأثير في عملية اتخاذ القرارات السياسية. كما تتضمن الصياغة فكرة المنافسة، فهناك عدداً كبيراً من الجماعات المتنافسة، ولكل واحدةٍ من هذه

الجماعات تأثيرٌ مُباشر أو غير مُباشر على مسألة من المسائل المطروحة على المسرح السياسي، غير أن كمية ودرجة التأثير تختلفُ من جماعة إلى أخرى، ويتشكل الكم النهائي للقوة من خلال الصراع الديمقراطي، ويُمكن أن نتعرف في هذا الصراع الديمقراطي على ثلاث جماعات أساسية؛ الناخبون وهم يُمارسون تأثير غير مُباشر من خلال مشاركتهم في عملية الانتخابات، والقادة وهم ينقسمون إلى جماعات مختلفة حسب درجة تأثير كل جماعة على القرارات السياسية، ويمارسون تأثيراً مباشراً وأخيراً تأتي جماعة شبه القادة في مكانٍ وسطٍ بين الناخبين وبين القادة.

(د) تُمارس الجماعات المختلفة تأثيرات عديدة في نطاقاتٍ محدودة، فلكل جماعة مركز ثقل في مجالٍ مُعين، وفضلاً عن هذا فإن الجماعة التي لها مركز ثقل في مجالٍ مُعين ينحدر أفرادها من أصول اجتماعية متشابهة، تختلف عن الأصول الاجتماعية للجماعات الأخرى التي تُمارس تأثيرات في مجالات أخرى.

وهكذا يُمكن التأكيد على أن التعدُّدية تُحاول التأكيد على أن التأثير الذي يُمارس على المسائل والقرارات السياسية لا يأتي إلا من مجموعة قليلة من الأفراد، وهي لا تكون نُخْبة واحدة، وإنما مجموعة من النُخَب تُمارس كل منها تأثيراً معيناً على مجموعة معينة من المسائل والقرارات السياسية[٤١].

ثالثاً : الاتجاه البنائي الوظيفي :

يستمد هذا الاتجاه جذوره الفكرية من خلال العديد من المصادر؛ منها رؤية "إميل دور كايم" والتي تعتمد على فكرة التفرقة ما بين نمطين من المجتمعات، ورؤية "بارسونز"، التي تعمل على التوليف ما بين عدد من الصياغات النظرية في صياغة عامة لوصف أشكال عديدة من المجتمعات[٤٢].

فالنسبة "لإميل دور كايم" يمكن التأكيد على أن فكرة التضامن الآلي والتضامن العضوي لم تُكن مجرد مقولة وصفية تحليلية ذات طابع تطوري فحسب، وإنما كانت أيضاً بمثابة وصف لشكلين من أشكال الفعل يختلف كل منها باختلاف التنظيم الاجتماعي الذي يسود فيه، فالتماسك الآلي يُوجد في المجتمع الذي يتصف بإحساس قوى وعام بالضمير الجمعي، فأي فعل ضد شخص ما يُعتبر فعلاً مُضاداً لكل الناس في المجتمع، وفي مثل هذا المجتمع البدائي تُوقع الجزاءات بطريقة آلية. كما يلاحظ أن الناس فيه متشابهون في أفكارهم وفي وجهات نظرهم، ونظراً لما لديهم من قيم وخبرات مشتركة فإنهم يُصبحون جميعاً كرجلٍ واحد ولهم

عقلٌ واحد، وبذلك يتحقق التماسك الاجتماعي بينهم، ولكن هذا التماسك تماسك آلي أو طبيعي[٤٣].

أما في المجتمعات الحديثة فإن الأمر يختلف عن ذلك تماماً، فأفراد المجتمع يختلفون في كثيرٍ من النواحي مثل الخبرات التي يمرون بها وتنشئتهم الاجتماعية وتدريبهم، أو بعبارة أخرى يختلفون نظراً لتقسيم العمل فيما بينهم، ويسود في هذا المجتمع ما يُسمى بالتماسك العضوي، وهذا النمط من التماسك يصاحب التقسيم المعقد في العمل الذي تتصف به المجتمعات الصناعية.

وعلى هذا الأساس ذهب "دور كايم" إلى أن عدد النُخَب في المجتمع يرتبط بطبيعة البناء الاجتماعي، فالنُخْبة في المجتمع التقليدي غيرها في المجتمع الحديث ويتزايد عدد النُخَب كلما تحول المجتمع من المستوى الآلي إلى المستوى العضوي، وتعقدت مظاهر تقسيم العمل وازداد التخصص المهني، وتكاثر النُخَب يؤثر على التباين البنائى في المجتمع، إذ كلما تنوعت الأنشطة في المجتمع ازداد عدد النُخَب وتعددت أنواعها، فبجانب النُخْبة السياسية الحاكمة هناك القيادات العسكرية والنُخَب الدينية، والنُخَب المثقفة، والنُخَب الاقتصادية، وهذه النُخَب جميعها تؤدى أدواراً أساسية، وهم يؤدون وظائف ترتبط بالحكم والإنتاج، والفكر والفن[٤٤].

أما "بارسونز" فلقد ذهب إلى أن النسق السياسي في المجتمعات الأقل تطوراً لم يُحقق استقلالاً جوهرياً عن الأنساق الأخرى وما يزال يرتبط بهذه الأنساق بروابط قائمة على الانتشار، ولهذا فإن المُمارسة السياسية أقل ديمقراطية، والقوة أقل انتشاراً، وهي تتركز في أيدي نُخْبة حاكمة سواءٌ على المستوى القومي أم المستوى المحلى، وإذا كانت هذه المجتمعات تسعى إلى اكتساب القيم القائمة على العمومية والإنجاز، إلا أن هذه القيم الجديدة لا تزال تصارع القيم التقليدية التي ترتبط بالخصوصية، والنُخْبة هي الحاملة لهذه القيم الجديدة، كما أنها تسعى إلى تشكيلها وصياغتها في نظم اجتماعية، وعلى الرغم من اضطلاع النُخْبة بهذه المهمة، إلا أن الصياغة النظامية لهذه القيم الحديثة لا تزال تمر بمرحلة من عدم الاستقرار والصراع[٤٥].

ويؤكد "بارسونز" على أن شريحة النُخْبة تنظر إلى المسئولية السياسية بوصفها مسألة تقليدية بالنسبة لها، وأن هذه شريحة مُركب يضم عناصر من رجال الأعمال وعناصر أخرى. ويُعقب "على ليلة" على هذه الرؤية بقوله أنه من الملاحظ التأثير الواضح لأفكار "باريتو" عن النُخْبة التي تُشكل شريحة فوق الجماهير حيث يطالبها "بارسونز" بأن تتحمل مسئولياتها

في قيادة المجتمع الأمريكي، فهي شريحة تتأصل فيها المسئولية السياسية. ومن الطبيعي أن تتناقض أفكار "بارسونز" عن النُخْبة مع الأيديولوجيا الديمقراطية التي يأخذ بها المجتمع الأمريكي[٤٦].

ويمكن بعد هذا العرض التأكيد على أن أهم العيوب المرتبطة بهذه النظرية، اعتبارها أن التوزيع غير المتكافئ للأجور، وما يترتب عليه من عدم مساواة في توزيع العوائد والفوائد حسب المراكز والأوضاع الاجتماعية المختلفة، أمرٌ ضروري لضمان شغل أفراد أكفاء للمناصب الحيوية، خاصة وأن تلك المناصب مهمة في تحقيق تكامل واستقرار المجتمع[٤٧].

وعلى هذا الأساس تعامل هذا الاتجاه مع جماعات النُخْبة بوصفها جماعات لا غنى عنها من أجل تحقيق التكامل ما بين عناصر البناء الاجتماعي.

رابعاً : النُخْب الاجتماعية .. نحو تجديد الفكر النُخْبوي :

يعكس الطرح السابق لمختلف الاتجاهات النظرية التي اهتمت بمفهوم النُخْبة الظلال الأيديولوجية التي لازمت هذا المفهوم، إضافة إلى الربط ما بين النُخْبوية والسمات السيكولوجية للأفراد، وجاءت الصياغة التي طرحها كل من "باريتو" و "موسكا" و"ميشيلز" لمفهوم النُخْبة كما تم عرضها فيما سبق، صياغة لا تخلو من التحيز، إضافة إلى إغفالها للأسس المادية وأُسس التحكم السياسي، والتي لا تقل أهمية عما طرحوه من أُسس تقف خلف تكوين النُخْب وتشكيلها، ولهذا تم رفض هذه الصياغات من قِبل علماء التعدُدية، سواء أولئك الذين ينتمون للوظيفة، أو الذين ينتمون للمدرسة السلوكية.

ومع بداية الحديث عن النُخْب المتعددة، واستخدام هذا المفهوم من قبل "دال"، والتأكيد عليه وتوضيحه بشكلٍ أكثر من خلال دراسة "سوزان كيلر" Killer والتي افترضت فيها وجود نخب استراتيجية في ميادين الحياة المختلفة (الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والمجتمع المدني) ولكل واحدة من هذه النُخْب وظيفة ودور في ميدان وجودها، لذا فقد أصبح الحديث مُتاح حول نخب ثقافية ونخب اجتماعية، تعمل وتؤدى دورها في المجتمع دون أن تصل إلى الحكم، أو دون أن تُسيطر على المجال المركزي للقوة، ولم يظهر هذا التوسيع لاستخدام مفهوم النُخْب السياسية في التراث الوظيفي والسلوكي فقط، بل ظهر في الصياغات الماركسية أيضاً، خاصة تلك التي اهتمت بتطوير نظرية "ماركس" حول الدولة، وقد كان على رأس أولئك الذين اهتموا بهذا التطوير عالم الاجتماع البريطاني "رالف ميلباند" Miliband الذي انشغل بقضية العلاقة ما بين الدولة والطبقة، لقد أصبحت الطبقة الحاكمة في صياغته طبقة

مُسيطرة تنقسم من الداخل إلى عدد من النُخَب الاقتصادية؛ وهي النُخَب التي تسيطر على إدارة الاقتصاد كما تُسيطر على إدارة الدولة، ولكن سيطرتها على إدارة الدولة تتم من خلال نُخْبةٌ أخرى هي نُخْبة الدولة، وهي تتكون بدورها من نخب فرعية تعكس المؤسسات الرئيسة للدولة؛ الحكومة، والإدارة، والجيش، والبوليس، والمؤسسات القضائية، والحكومة المحلية، والهيئات البرلمانية[٤٨].

وعلى ضوء التراث البحثي الضخم المرتبط بمفهوم النُخْبة، جاء اشتباك "أحمد زايد" مع هذا الفكر ليطرح مفهوم النُخَب الاجتماعية، والذي يعتقد أنه المفهوم الذي سوف يسمح بفتح مجالات واسعة للبحث في مجال القوة، لا على أنه مجال مركزي، ولا على أنه مجال له استقلاله الخاص عن صور السيطرة الأخرى فحسب، بل لأنه مجالٍ عام تظهر فيه صور للسيطرة والتحكم عبر مستويات مُتعدُدة في البنية الاجتماعية، وتتبدى فيه صور التشابك بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي، وفي داخله يُصبح كل شئ قابل للتحول والاستخدام، بمعنى أنه مجال يُتيح لمن يدخل إليه أن يحول كل ما يمكن من موارد وعلاقات إلى وسائل لتثبيت المكانة السياسية والاجتماعية وإعادة إنتاجها.

وتعد هذه الفكرة التي يطرحها "أحمد زايد" نقطة الانطلاق للدراسة الراهنة، فليس هناك خلاف على أهمية طرح مفهوم النُخَب الاجتماعية، وهذا يتضح من عنوان هذه الأطروحة، ولكن الدراسة الراهنة تحاول الاشتباك مع الفكرة التي يطرحها "أحمد زايد" من خلال تطوير رؤية نظرية تستفيد من طرحه، بالإضافة إلى توظيف عدد من المفاهيم والأفكار التي طرحها "بورديو" بهدف الوصول إلى صياغة نظرية موضوعية، يُمكن اختبارها إمبيريقياً.

يُشير مفهوم النُخَب الاجتماعية إلى أي جماعة اجتماعية يحوز أفرادها أكبر قدر من رأس المال النوعي المرتبط بمجال معين، من مجالات الفضاء الاجتماعي، ولديهم من الاستراتيجيات ما يُمكنهم من مراكمة وتدوير هذا القدر من رأس المال النوعي، وتحقيق أهدافهم وحصد المغانم والعوائد القيمة.

ويحاول الباحث من خلال هذا التعريف لمفهوم النُخَب الاجتماعية الربط بين هذا المفهوم ومفاهيم المجال، ورأس المال، ومفهوم الاستراتيجية. وسوف يركز الباحث في هذا السياق على مفهوم المجال، وإحالة الطرح الخاص بمفهوم رأس المال ومفهوم الإستراتيجية إلى الفصل الثالث من الدراسة الحالية.

يُعد مفهوم المجال من المفاهيم المهمة والمحورية داخل الطرح الخاص "ببير بورديو"[٤٩].

ويمكن التدليل على ذلك إذا تم الكشف عن أن "بورديو" يتعامل مع المجتمع بوصفه فضاء اجتماعي، يتضمن عدداً من المجالات الفرعية، كما يستبدل "بورديو" مفهوم الفضاء الاجتماعي أحياناً بمصطلح المجال الاجتماعي العام، حتى يميزه عن المجالات الفرعية[٥٠].

والمجال هو نظام بنائي للأوضاع الاجتماعية التي يحتلها الأفراد أو الجماعات، أو هو نظام للقوة التي تُوجد بين مُختلف الأوضاع الاجتماعية، فالمجال بناء يتضمن علاقات القوة بين الأفراد من أجل السيطرة على الفوائد والمنافع، أو الموارد الاجتماعية لرأس المال، والوصول إلى الرهان الخاص بالمجال. أو بمعنى آخر فإن المجالات هي فضاءات تتصارع وتكافح وتتنافس فيها الجماعات المسيطرة والتابعة من أجل حيازة الموارد والسيطرة عليها، وكل ميدان يكون مرتبط بشكلٍ أو أكثر من أشكال رأس المال، وبالفعل كلٌ من "بورديو" و "واكوانت" Wacquant قد أوضحا أن رأس المال لا يعمل ولا يكون موجود ولا يؤدى وظائفه إلا في ظل وجود مجال[٥١].

ويؤكد "بورديو" على أن بنية المجال هي حالة لعلاقة القوة بين العناصر الفاعلة أو المؤسسات المشتبكة في الصراع، أو هي حالة لتوزيع رأس المال النوعي الذي تراكم في مجرى الصراعات السابقة، وأصبح –أي رأس المال النوعي- يُوجه الاستراتيجيات التالية، وهذه البنية التي هي مصدر الاستراتيجيات الموجهة، هي نفسها مشاركة دائماً في اللعُبة، فالصراعات التي يكون المجال مسرحاً لها يصير رهانها احتكار العنف الشرعي (سلطة نوعية) وهي الصفة المميزة لمجالٍ معين، ويعنى ذلك في النهاية الحفاظ على بنية توزيع رأس المال النوعي أو تدميرها[٥٢].

وكل مجال في الفضاء الاجتماعي له مجموعة من العلاقات بما يحيط به من مجالات أخرى، بعضها يحكمه التجانس، وأحياناً يكون للمجال سطوة على محيطه، من جراء تحصنه بسورٍ منيع، هذا السور أو الحد لا يُغلق المجال، أي أنها ليست منطقة لفظ وطرد للبرانى في أي صورةٍ كان، أنه منطقة تبادل واصطفاء، فالاستقلالية لا تقضى على التبعية بشكلٍ مطلق، ولكن يمكنٍ فهمها على أنها انفتاح على مجال السلطة بمعنى المجال الاجتماعي العام[٥٣].

وبالإضافة إلى ذلك فإن "بورديو" يُشير إلى أن حدود المجال حيث ينتهي تأثيره، أي حيث تفقد رهانات وأسهم اللُعبة تأثيرها[٥٤]. وأن لكل مجال قوانينه العامة، أنها قواعد غير منطوقة تحدد ما الذي يصح قوله أو إدراكه داخله، وما الذي ينبعى ألا يرد ذكره على اللسان، أو ينبغي أن يظل خارج مدى الرؤية[٥٥]. ويمكن إيجاز هذه القوانين على النحو التالي[٥٦].

١- تتشكل المجالات حول علاقة القوة بين العناصر الفاعلة (ويقصد بالعناصر الفاعلة

الأفراد أو المؤسسات) والمتصارعة في نفس الوقت، أو أن المجالات تتشكل حول توزيع رأس المال النوعي (ورأس المال النوعي هو كل رأس مال له فاعليته في مجال معين). ومعنى هذا أن علاقات القوة هي التي تُشكل المجالات المختلفة داخل الفضاء الاجتماعي، وبالتالي هي التي تبنى المجتمع.

٢- أن المحتكرين لرأس المال النوعي في مجال ما (النُخْبة)، يميلون إلى استراتيجيات المحافظة على الوضع، لما لهم فيه من مصالح معينة، بينما يميل المجردون من رأس المال إلى استراتيجيات من شأنها تدمير البنية القائمة والقضاء عليها، أو مقاومة علاقات القوة السائدة داخل المجال.

٣- أن كل المنتمين لمجال ما تجمعهم مصلحة مشتركة، وهي المحافظة على بقاء واستمرار المجال في ذاته، ويجُمعون على أن ما يتصارعون بشأنه داخل هذا المجال، هو بالفعل يستحق الصراع من أجله.

ويُحلل "بورديو" المجالات وأوضاع الفاعلين داخلها على أساس مبادئ للتفرقة بين الفاعلين، ويفترض أن هذه المبادئ تنحصر في مبدأين :

الأول: هو الحجم الكلى لرأس المال. **والثاني**: هو تركيبة هذا الحجم الكلى من رأس المال، وبذلك يحلل "بورديو" المجال على أساس محورين؛ محور رأسي يقيس الحجم الكلى من رأس المال، ومحور أفقي يحدد تركيبته ومكوناته، ويفترض أن رأس المال الاقتصادى والثقافي هما بلا شك أكثر أنواع رأس المال تأثيراً في البلدان الصناعية كالولايات المتحدة واليابان وفرنسا. وعلى هذا الأساس فإن الفاعلين تجمعهم أشياء مشتركة (ويقصد أساليب العيش والميزات الاجتماعية) كلما كانوا يحتلون أوضاعاً متقاربة داخل المجال، والعكس صحيح. ومثال ذلك أن الحائزين لحجم كبير من رأس المال الكلى؛ أمثال أرباب العمل، وأساتذة الجامعات، يتعارضون بشكل شامل مع غير الحائزين؛ أمثال العمال غير المؤهلين، والأجراء الزراعيين، أما من حيث الوزن النسبي لرأس المال الاقتصادى والثقافي، فيتعارض أساتذة الجامعات (وهم الأغنى نسبياً في رأس المال الثقافي عن رأس المال الاقتصادى) مع أرباب العمل (وهم الأغنى نسبياً في رأس المال الاقتصادى عن الثقافي)[٥٧].

وبناءً على هذا الطرح السابق، يُمكن الإشارة إلى أن المجتمع يتكون من مجموعة من المجالات الفرعية، وداخل كل مجال من هذه المجالات يُوجد الفاعلون (أفراد أو مؤسسات) الذين يتنافسون ويكافحون داخل هذا المجال، من أجل حيازة ومراكمة رأس المال النوعي الذي يتضمنه المجال، وفي حال نجاح الفاعل في حيازة ومراكمة أكبر قدر من رأس المال النوعي الخاص بالمجال، فإنه يدفع بنفسه إلى وضع اجتماعي مُعين، يتماثل مع مقدار القوة الذي

يستمده من الحجم الإجمالي لرأس المال الذي نجح في حيازته ومراكمته، وبهذا يُصبح من نُخْبة هذا المجال، أو من المُسيطرين على هذا المجال. وعلى هذا النحو فإن كل مجال يُفرز النُخْبة الخاصة به.

ومراكمة الفاعل لرأس المال داخل مجال معين، لا تأتى صدفة ولكنه –أي الفاعل- يحتاج في هذه العملية إلى الاستراتيجيات والخطط التي تُوجهه، وهذه الاستراتيجيات على حد قول – بورديو- لا تكون شعورية أو يمكن حسابها أو تحديدها بشكلٍ آلي، ولكن يُنظر إليها بوصفها النتاج الحدسي البديهي لقواعد اللُعبة[٥٨].

ولأن كل الأفراد –على حد قول "سان سيمون"- يرتبطون بحالة احتياج دائم إلى القوة[٥٩]. فإن الفاعل الذي يتمكن من حيازة رأس المال النوعي في مجال معين ومراكمته، يحاول بالاعتماد على عملية تدوير رأس المال، أن يُحول رأس المال الذي يمتلكه إلى شكلٍ آخر من أشكال رأس المال يُحقق له مزيد من القوة مدى أمكن ذلك، وقد تنقله هذه العملية من مجال إلى آخر، ويُمكن التدليل على ذلك من خلال أن هناك بعض أساتذة الجامعات الذين يحوزون مقدار كبير من رأس المال الثقافي، يُمكن لهم الوصول إلى أعلى المناصب داخل المجال الثقافي، وفي حال نجاحهم في تدوير هذا المقدار من رأس المال الثقافي إلى أشكال أخرى من رأس المال، قد نجدهم أعضاء بارزين في المجال السياسي (كتولي منصب وزير، أو محافظ)، خاصة وأن عمل وحركة المجالات الفرعية داخل الفضاء الاجتماعي، يتم مراقبتها وتوجيهها من خلال الدولة، والتي يؤكد "بورديو" على قدرتها للقيام بذلك حيث يتراكم في حيزها كل رؤوس الأموال[٦٠].

وبناءً على ما سبق، يُمكن التأكيد على أن المجتمع يتضمن مجموعة متعددة من المجالات، ولكل مجال من هذه المجالات نُخْبة خاصة به، هذه النُخْبة تتضمن مجموعة الأفراد الذين نجحوا في حيازة ومراكمة أكبر قدر من رأس المال النوعي الذي يتضمنه المجال، وهذا القدر من رأس المال يرتبط بقدر من القوة والسلطة، وهنا لا تُوجد قوة أو سُلطة واحدة، ولكن لكل مجال قوته وسلطته[*]. ويبقى هنا السؤال عن الكيفية التي يعمل بها رأس المال في تكوين النُخَب داخل المجالات المتعددة؟ والإجابة عن هذا السؤال هو موضوع النقاش في الفصل التالي.

(*) لقد كان هذا المدخل، إحدى الإجراءات المنهجية التي اعتمد عليها «أحمد زايد» في دراسته عن جماعات النُخْبة في المجتمع المصري.

التعقيب:

من خلال مناقشة مفهوم النُخْبة يُود الباحث التأكيد على عددٍ من الملاحظات التي أفاض بها هذا الطرح، وأهم هذه الملاحظات ما يلي:

١- إذا ما تم تجاوز الإشكاليات المنهجية والنظرية المرتبطة بمفهوم النُخْبة، والتباس هذا المفهوم أيضاً بمضامين أيديولوجية، يُمكن التأكيد على أن الرؤية الكلاسيكية لمفهوم النُخْبة والتي طرحت من خلال مجموعة من العلماء أمثال "باريتو، وموسكا، وميشيلز" استمرت تأثيراتها على الرؤى المعاصرة، خاصة وأن معظم المحاولات التي تعاملت مع مفهوم النُخْبة اعتمدت على هذه الرؤية الكلاسيكية.

٢- على الرغم من التحولات التي شهدها علم الاجتماع في العقدين الماضيين إلا أن الفكر السوسيولوجي لم يقدم جديداً فيما يرتبط بمفهوم النُخْبة وقد يرجع ذلك إلى تراجع استخدام هذا المفهوم في المجتمعات الغربية.

٣- يُمكن النظر إلى مفهوم "النُخَب الاجتماعية" بوصفه التجديد القوى داخل الفكر النُخْبوى، خاصة وأن هذا المفهوم يُحاول البحث في طبيعة النفوذ الاجتماعي وليس النفوذ السياسي فحسب، وهذا يربط ما بين القوة والمجالات الاجتماعية، أو بمعنى آخر، أن مفهوم النُخَب الاجتماعية يربط ما بين الأشكال المختلفة لرأس المال، والتي يرتبط كل شكل منه أو شكلين بمجال اجتماعي معين، وبين تحقيق النُخْبوية داخل المجالات المختلفة، أي أن النُخَب الاجتماعية هي جماعات من الأفراد يحوزون الرصيد الأكبر من رءوس الأموال المرتبطة بالمجال الذي يكافحون فيه من أجل القوة ومن أجل الفوز بالرهانات التي يقدمها هذا المجال.

٤- أن فكرة الربط ما بين الأشكال المختلفة لرأس المال، وبين تكوين النُخَب الاجتماعية، قد تكون ملائمة للتعامل مع إشكالية مهمة ارتبطت بطرح مفهوم النُخَب الاجتماعية، ألا وهي إشكالية التوزيع الهيراركى لجماعات النُخَب الاجتماعية، حيث افترض أن التباين في حجم الرصيد الذي يمتلكه الفرد من رأس المال، ونوعية رأس المال ذاته هي المسئولة عن هذا التوزيع الهيراركى، وقيمة نوعية رأس المال داخل التكوين الاجتماعي، ترجع في الأساس لعوامل بنائية داخل هذا التكوين، أضف إلى ذلك قدرات الفرد على تكوين ومراكمة رصيده من رءوس الأموال، وتعبئة هذا الرصيد نحو الوصول للمكانة الاجتماعية المرموقة.

وتأمُل الباحث الاتجاهات النظرية والتراث النظري والإمبيريقي المرتبط بها، أفضى إلى

عدد من الملاحظات النظرية والمنهجية حول هذه الاتجاهات، والتي يمكن عرضها فيما يلي :

(١) أن مُجمل هذه الرؤى، خلقت من مفهوم النُخْبة، مفهوماً محورياً في الفكر السوسيولوجي عامة، والفكر المرتبط بعلم الاجتماع السياسي بشكل خاص، بالإضافة إلى أن أصحاب هذه الرؤى قد عالجوا مفهوم النُخْبة من خلال العديد من الطرق والأساليب، وتمخض عن ذلك صور عديدة من الجدل والنزاع حول هذا المفهوم، وإن كان هناك عاملٌ مشترك بين هذه الرؤى، فإنه قد يكون التأثير على أن مفهوم الديمقراطية كان تدليساً وخداعاً، حيث أنه لم يكن يتطابق مع الواقع والحقيقة[٦١].

(٢) التأكيد على أهمية الافتراض الذي طرحه "أحمد زايد" في دراسته عن جماعات النُخْبة القديمة والجديدة في المجتمع المصري، والذي مؤداه أن النظرية الماركسية كانت مُحركة وموجودة في معظم هذه الرؤى الكلاسيكية لمفهوم النُخْبة. فالواضح من تأمُل هذه الرؤى، هو أن أصحابها استوعبوا جيداً النظرية الماركسية، خاصة رؤية "ماركس" حول الطبقة الحاكمة.

(٣) أن مُجمل الدراسات التي حاولت دعم نظريات النُخْبة، انطلقت من خلال الاعتماد على سؤالين هما: من الذين يتم اختيارهم لمواقع معينة في المجتمع؟ وكيف يتم هذا الاختيار؟ وفي العادة تتم الإجابة عن السؤال الأول من خلال فحص الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء الذين يتولون المناصب، أو المرشحين لذلك، وهذا سوف يُؤهلهم للدخول كأعضاء في النُخْبة، مثال: أعضاء الهيئات القانونية وأصحاب المناصب السياسية والإدارية في الدولة، وفي بعض الأحيان من يحتلون المناصب العليا في الأحزاب السياسية والمنظمات والمؤسسات الأخرى، التي يعتقد أنها مهمة في ممارسة القوة وحيازتها. ولقد كان نتيجة فحص هذه الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، في عدد من الدراسات أن النُخَب لا تُمثل السكان الذين ينتمون إليها طبقاً للعوامل الاجتماعية والاقتصادية، أو بمعنى آخر أنه على ضوء الجوانب والأصول الاجتماعية والاقتصادية لا تكون جماعة النُخْبة مُمثلة للسكان الذين ينحدرون منهم، ومع القليل من الاستثناءات تميل النُخَب إلى الانحدار من طبقات المجتمع العليا في جوانب التعليم، والوظيفة، والدخل، والمكانة الاجتماعية والاقتصادية[٦٢].

(٤) أشارت بعض هذه الدراسات إلى أنه من المفترض أن الذين يحتلون المناصب والمراكز العُليا في المجتمع يمارسون بالفعل القوة، وهم الذين يتخذون كل القرارات المهمة.

(٥) أما السؤال الثاني والذي يرتبط بكيفية اختيار أعضاء النُخْبة، يعلن عن نفسه كثيراً

في عدد من الموضوعات والمشكلات التي يعبر عنها "ميشيلز" بقدرة النُخْبة على أن تدخل وتدمج ذاتها داخل مراكز القوة والتأثير. وبالتالي فإن هذا السؤال يرتبط بعملية تعبئة وحشد الأفراد. وبالطبع فإن الكثير من المناصب والمراكز السياسية تكون بالانتخاب، ولكنها في حالات أخرى يكون الاختيار أو الترشيح في أيدي مجموعة صغيرة من الأفراد، وهذا بدوره يدعم أفكار "ميشيلز" حول حكم الأقلية.

(٦) ولقد برز "مدخل واتجاه الشهرة" كآلية مهمة من آليات اختبار نظرية النُخْبة، وارتبط هذا المدخل بعمل "فلويد هنتر" Floyd Hunter والذي يحمل عنوان "بنية القوة في المجتمع المحلى ... دراسة على متخذي القرار"(*). وقد قام "هنتر" بسؤال مجموعة من أفراد المجتمع عن الأفراد الذين يرون أنهم يتخذون القرار في "أطلنطا" وطلب منهم الاختيار من القوائم التي وفرتها عدد من المؤسسات، مثال الغرفة التجارية، ومحرري الصحف والقادة المدنيين، وخلص "هنتر" من هذا، إلى أن "أطلنطا" يتحكم فيها ويُسيطر عليها نُخْبة تُجارية أو نُخْبة من رجال الأعمال(٦٣).

(٧) لقد أضافت التعددية إلى تُراث دراسة النُخْب، من خلال تأكيدها وربطها ما بين حيازة القوة وممارستها وبين المجال، وهذا بدوره يدعم فكرة تعدد النُخْب في المجتمع، حيث أن كل مجتمع يتضمن عدد من المجالات. وبالإضافة لذلك فإن أهم الانتقادات التي وجهت إلى نموذج التعدُدية كما ظهر في دراسة "نيوهافن" هو أن هذا النموذج لم يكن نموذجاً يُحتذى به، بمعنى إذا لم يكن هناك سبب للتشكيك في نتائج هذه الدراسة، فإن هناك احتمالية عدم صلاحية تطبيق نموذجها النظري في مدن أخرى(٦٤).

وعلى أية حال فإن من أخطر الانتقادات التي تم توجيهها إلى نظرية التعدُدية، يرتبط بما أطلق عليه "ستيفن لوكس" Steven Lukes البعدين الثاني والثالث للقوة، وفي هذا السياق تمت الإشارة من خلال كلٌ من "باتراك ، وبارنز" إلى أن علماء نظرية التعدُدية عالجوا فقط القرارات التي يُمكن مُلاحظتها، والقضايا التي يمكن أن تدخل بالفعل في الأجندة السياسية، وتجاهلوا بالتالي القضايا والقرارات البعيدة عن هذه الأجندة. وهذا هو البعد الثاني، أما البُعد الثالث فيوضحه "لوكس" ويشير إلى أنه يرتبط بالصراعات الكامنة، التي تنشأ من خلال المصالح والمنافع والاهتمامات الحقيقية لأعضاء المجتمع(٦٥).

(*) يذهب "بورديو" فى هذا السياق إلى أن السوسيولوجيا علم لا يختزل البحث فيه عن سُلطة واحدة، فالسُلطة سُلط وكل واحدة مرتبطة بالمجال الذي تمارس فيه..

هوامش الفصل الأول

(١) أحمد زايد، النُخَب السياسية والاجتماعية .. مدخل نظري مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع المصري، في "النُخَب الاجتماعية"، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ص ٣٦-٣٧.

(2) Anthony Giddens. Elites in The British Class Structure, in The Sociology of Elites. John Scott (ed). Vol. 1. Edward Elgar Publishing Limited, London. 1990, PP. 345- 349.

(3) John Scott. Sociology … The Key Concepts, Rutledge. London, 2006. P. 65.

(٤) أحمد زايد، النُخَب السياسية والاجتماعية .. مدخل نظري، مرجع سابق، ص ٣٧.

(5) S.F. Nadel. The Concept of Social Elites. in John Scott (ed). The Sociology of Elites. Vol.1. Edward Elgar publishing, London, 1990,P. 414.

(٦) صابر محمد عبد ربه، موقف الصفوة من النظام العالمي الجديد .. دراسة ميدانية، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠١م، ص ٢٣.

(7) Micheal Rush, Politics and Society, Rentice Hall, London, 1992, P. 59.

(٨) بوتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨م،ص٥١.

(9) George Lenczowshi, Some Reflection on The Study of Elites, In Political Elites in Middle East, American Enterprise Institute for Public Policy Research Washington, 1975,P. 6.

(10) Anthony Giddens, Elite in The British Class Structure, Op.Cit., P. 348.

(11) William Genieys, The Sociology of Political Elites in France : The End of an Exception ?, International Political Science Review, Vol. 26, No. 4. 2005, P. 416.

(12) Daniel Steven and Others. Authoritarian Attitudes. Democracy and Policy Preferences Among Latin American Elites. American Journal of Political Science, Vol. 50, No. 3, July 2006. P. 607.

(13) John Scott, Sociology, the Key Concepts, Op. Cit., P. 65.

(١٤) أميمة أبو الخير، النُخْبة النسوية .. رؤية سوسيولوجية، مجلة الديمقراطية، العدد (٢٥)، مركز الدراسات والبحوث السياسية، القاهرة، يناير ٢٠٠٧م، ص٨٠.

(*) انظر في ذلك :

- S. F. Nadel, The Concept of Social Elites. Op. Cit., PP. 419 -425.

- أحمد زايد، النُخَب السياسية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٩-١٨.

(١٥) أحمد زايد، تناقضات الحداثة في مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ص ١٧٥-١٧٦.

(١٦) انظر في ذلك :

- S.F. Nadel, The Concept of Social Elites, Op. Cit., P. 419.

- Kaare Svalastoga, Elite and Social System. http://asjSagepub.Com. 22/ 2/ 2007, P.13.

(١٧) مايسة الجمل، النُخْبة السياسية في مصر ... دراسة حالة للنُخْبة الوزارية، مرجع سابق، ص ٢٠.

(١٨) أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري ... تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، مرجع سابق، ص ص ٣٨-٣٩.

(19) Micheal Rush, Politics and Society, Op.Cit., P.63.

(**) يشير "عاطف غيث" في هذا السياق إلى أن علم الاجتماع عند "باريتو" يعتبر محاولة لتطبيق فكرة التوازن التي أدخلها "والراس" Walras في دراسة الاقتصاد، والتي تناولها باريتو بالدراسة، ووقف عليها قسطاً كبيراً من جهوده. انظر في ذلك :

- محمد عاطف غيث، تاريخ النظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤م، ص٤٣.

(٢٠) أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٢١) انظر في ذلك :

- بوتومور، الصفوة والمجتمع، مرجع سابق، ص ٦٨.
- جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثاني، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٨٧٥.
- أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري، مرجع سابق، ص ٤١.

(٢٢) المرجع السابق، ص ٤٢.

(٢٣) على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٥١٦.

(24) Micheal Ruch, Politics and Society, Op.Cit., P. 60.

(25) Ali Farazmond, The Elite Question : Toward a Normative Elite Theory of Organization. Administration & Society, Vol.31. No.3, July 1999, P.330.

(٢٦) أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢٧) ثروت على الديب، جماعات الصفوة في مدينة مصرية صغيرة، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٠م، ص ٢٧.

(٢٨) أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٢٩) المرجع السابق، ص ٤٥.

(٣٠) بوتومور، الصفوة والمجتمع، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣١) المرجع السابق، ص ١٠.

(٣٢) محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٠م، ص ١٩٢.

(33) Micheal Rush, Politics and Society, Op.Cit., P. 65.

(٣٤) أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٣٥) بوتومور، علم الاجتماع والنقد الاجتماعي، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م، ص ص ١٧٣-١٧٤.

(٣٦) أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري، مرجع سابق، ص ٤٨.

(37) Rod Hague and Others, Comparative Government and Politics, Macmillan Press, London, 1992, P.14.

(38) K. Newton, A Critique of the Pluralist Model, Acta Sociological. No.12, 1969. P.209.

(٣٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا الاختبار، انظر :

- المرجع السابق، ص ٢٠٩ وما بعدها.

- Micheal Rush, Politics ad Society, Op.Cit., P.66.

- أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري، ص ص ٥٥-٥٦.

- إسماعيل على سعد، نظرية القوة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص ص ٢٤٧-٢٥٤.

- Rod Hague and Other, Comparative Government and Politics, Op.Cit., PP. 14- 15.

(٤٠) أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري، مرجع سابق، ص ص ٥٧-٥٨.

(٤١) أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٤٢) أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري، مرجع سابق، ص ص ٧٧-٧٨.

(٤٣) يمكن مراجعة أفكار البنائية والوظيفية وأفكار "دور كايم" من خلال :

- سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ص ١٠٤-١١٣.

- على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، مرجع سابق، ص ص ٢٥٧-٣١٥.

(٤٤) محمد سعيد فرح، الصفوة المصرية والشخصية، في علم الاجتماع والرعاية الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٣٠٧.

(٤٥) المرجع السابق، ص٨٦. ولمزيد من التفاصيل حول أفكار بارسونز انظر :

- جى روشيه، علم الاجتماع الأمريكي .. دراسة لأعمال بارسونز، ترجمة محمد الجوهري-أحمد زايد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م.

(٤٦) ألفن جولدنر، الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي، ترجمة على ليلة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٤٨٦.

(47) Vincent Jeffries, H. Edward, Social Stratification, Allyn and Bacon, London, 1980. P.58.

(٤٨) أحمد زايد، النُخَب السياسية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ٣٩.

(49) Paul Dimaggio. on Pierre Bourdieu, The American Journal of Sociology, Vol.84, No. 6, May 1979, P. 1463.

(50) Craig Calboun, Critical Social Theory, Black Well, oxford, 1995, P.140.

ولقد استخدم بورديو مصطلح الفضاء الاجتماعي كعنوان لأكثر من دراسة له، منها :

- Bourdieu, Social Space and Symbolic Power, Sociological Theory, Vol.7, No.1, Spr.1989.

(٥١) انظر في ذلك :

- بورديو، العقلانية العملية، ترجمة عادل العوا، دار كنعان، دمشق، ٢٠٠٠م، ص ٢٠.

- Richard Jenkins, Pierre Bourdieu, Op.Cit., PP. 84- 85.

- Susan A. Dumais, Cultural Capital, Gender and School Success, Op.Cit., P.46.

(٥٢) بورديو، أسئلة علم الاجتماع، ترجمة: إبراهيم فتحي، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ١٣٢.

(٥٣) بورديو، باسرون، إعادة الإنتاج... في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، ترجمة ماهر تريمش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨م، ص ص ٤٣-٤٤.

" العلاقة بين المجالات المتعددة التي يتضمنها الفضاء الاجتماعي علاقة جدلية، فهناك علاقات ما تربط بين بعض المجالات وبعضها الآخر، دون أن يفقد أي منهما حدوده وهويته، وهناك مجالات تلاشت وتفككت حدودها وتحللت هويتها في مجالات أخرى، وهناك مجالات ثالثة علت كافة المجالات، وهذا هو شأن المجال السياسي أو ما يعبر عنه بورديو بعلاقات السلطة ".

(54) Alexander Lellatchitch. and Others, The Filed of Career .. Towards A New Theoretical Perspective, Op.Cit., P.3.

(٥٥) بيير بورديو، قواعد الفن، ترجمة إبراهيم فتحي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ١٢.

(٥٦) خالد عبد الفتاح، المتعلمون القرويون خصائصهم الاجتماعية وروائهم للعالم، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة حلوان، ١٩٩٩م، ص ٦٧.

(٥٧) المرجع السابق، ص ٦٥.

(58) Ghada F. Barsoum, The Employment Crisis of Female Graduates in Egypt, Op.Cit.. P.21.

(59) David K. Hart, Saint - Simon and the Role of Elite, the Western Political Quarterly, Vol. 17, No.3, Sep. 1964. P. 424.

(٦٠) بورديو، العقلانية العملية، مرجع سابق، ص ٦٢.

(61) George Leuczowski, Some Reflections on the Study of Elites, in Political Elites in the Middle East, Op. Cit., 1975, P.2.

(62) Micheal Rush, Politics and Society, Op. Cit., P.65.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل حول مدخل الشهرة، انظر :

- إسماعيل على سعد، نظرية القوة، مرجع سابق، ص ص ٢٤٢-٢٤٧.

(64) Michael Rush, Politics and Society, Op. Cit., P. 69.

(٦٥) انظر في ذلك :

- Peter Digeser, The Fourth Face of power, The Journal of Politics, Vol. 54, No.4, Nov.1992, PP. 978 -979.
- Kim Quaiale, Carl Klarner, The Many Faces of Elite Power, The Journal of Politics, Vol.64, No.4, Nov.2002, P.1116.